

تقرير مراقب الحسابات
للفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المستقلة فى ٢٠٢١/٦/٣٠
للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس"

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة ايجيترانس (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ والبالغ إجمالى الأصول بها نحو ٣٠٢.٨٥٢ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل عن الستة اشهر المنتهية فى ذات التاريخ بصادى ربح بعد الضريبة بنحو ١٤.٧٠٢ مليون جنيه ، وقائمتى التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، وادارة الشركة هى المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبى الموحد وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لانبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الإستنتاج المتحفظ :

وردت القوائم المالية الدورية للادارة بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٧ وذلك بعد انتهاء المدة المحددة بقواعد القيد والشطب الصادرة من هيئة الرقابة المالية وقد اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة على موازين المراجعة التى اعدتها الشركة لهذا الغرض ، وفى ضوء المعلومات التى حصلنا عليها من الادارة تبين ما يلى :

- سبق ان صدر قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ باجراء تعديلات على بعض المعايير القائمة

واستحداث معايير جديدة تلى ذلك صدور قرارات من وزارة الاستثمار وهيئة الرقابة المالية تختص ببدا سرعان تطبيق المعيارين رقمى ٤٨ و٤٩ اعتبارا من ٢٠٢١/١/١ الا انه تبين لنا عدم التزام الشركة بتطبيق تلك المعايير وبناء عليه لم يظهر اثر ذلك على القوائم المالية الدورية للشركة فى تاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠ . يتعين الالتزام بتطبيق احكام المعايير المشار اليها وادراج اثرها على القوائم المالية الدورية للشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

- تضمنت الاصول الثابتة اصول مهلكة دفتريا ومازالت تعمل بلغت جملتها نحو ٣٩.٧٧٤ مليون جنية (منها نحو ١٣.٥١٥ مليون جنية اصول ثابتة بخلاف المباني) حيث تلاحظ عدم قيام الشركة بمراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والاعمار الإنتاجية المقدرة لها وفقا لما تقضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) - الاصول الثابتة واهلاكاتها . يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار اليه .

- تضمنت الاستثمارات فى شركات تابعة نحو ٥٠٠ الف جنية قيمة مساهمة الشركة فى شركتى ايجيترانس للموانى النهرية و ايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩.٩% (بواقع ٢٥٠ الف جنية لكل شركة) تم تكوين اضمحلال لها بكامل القيمة ونشير الى انه سبق ان قررت الجمعيات العامة غير العادية للشركتين بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ بوضع الشركتين تحت التصفية منذ مده قربت من الخمسة اعوام وقد تم مد اجل التصفية اكثر من مرة اخرها لمدة عام تنتهى فى ٢٠٢٢/٤/٢٩ ولم تقم الشركة بالافصاح و تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات المتوقع سدادها نيابة عن الشركتين بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨٠٠ الف جنية تمثل قيمة فروق فحص تقديرية لضريبتى الدخل والمرتببات للشركتين فى ضوء الفحص الضريبي للشركتين المشار اليهما وغيرها من الالتزامات بخلاف اتعاب المستشار الضريبي ومصرفات التصفية .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد موقف الانتهاء من التصفية واسباب طول مدة التصفية وادراج قيمة لتلك الالتزامات المتوقع سدادها بمخصص المطالبات واعداد الدراسة اللازمة بشأنها

- تتضمن ايرادات النشاط الجارى نحو ٤.٦٥١ مليون جنية تمثل قيمة ايرادات مقدرة للعديد من العمليات التى لم يتم الانتهاء منها بنهاية يونيو ٢٠٢١ تبين تقديرها منسوبة للتكاليف المسددة وليست وفقا لنسبة تمام الاعمال ، مما يؤثر على نتائج الاعمال خلال فترة المركز المالى . يتعين إعادة النظر فى تقدير الايرادات المستحقة واجراء ما يلزم من تصويبات .

الاستنتاج :

وفى ضوء فحصنا المحدود ، وبإستثناء ماورد بالفقرات السابقة ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للمنشأة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن السنة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١٠ السنة ٢٠١٥ وتعديلاته وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة .

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نوجه الإنتباه إلى مايلي:

مازالت الاستثمارات في شركات شقيقة تتضمن نحو ٨٨٥ الف جنية قيمة الاستثمار في شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد بنسبة ٢٠% من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل القيمة نتيجة عدم حصول الشركة على التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها والغاء تخصيص ساحات وارصفة داخل هيئة ميناء دمياط وقيام الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ بالتنفيذ الادارى لاستلام تلك الساحات والارصفة ، وقد تقدمت الشركة بطلبات للجنة فض المنازعات ورفع دعاوى بهذا الخصوص وتم الطعن عليها امام المحكمة الادارية العليا .
يتعين بموافقتنا بما تم في هذا الشأن .

- تضخم رصيد مدينو عملاء الايصالات الرسمية بحساب مدينون وارصدة مدينة اخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ حيث بلغ نحو ١٤.٦٤٨ مليون جنية تمثل قيمة ما تم سداده للجهات الحكومية نيابة عنهم لم يتم المصادقة معهم على تلك المديونيات الامر الذي لم يمكننا من التحقق من صحتها .
هذا فضلا عن تأخر الشركة في مطالبة العملاء بها اول بأول وعدم تسوية تلك المديونيات مع الارصدة الدائنة للعملاء بحساب عملاء دفعات مقدمة البالغة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٠.٦٩١ مليون جنية .
يتعين المصادقة على تلك المديونيات وسرعة تحصيلها من العملاء او تسويتها من الدفعات المقدمة اول باول .

- حققت الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ صافى ربح بعد الضريبة بلغ نحو ١٤.٧٠٢ مليون جنية متضمنا جملة ايرادات غير متعلقة بالنشاط (الاستثمارات ، الودائع) بنحو ٢٢.٢٠٦ مليون جنية وبما يشير الى تحقيق الشركة بالنصف الاول من العام لصافى خسارة من النشاط الاساسى بنحو ٦.٥٧١ مليون جنية .
تحريرا في ٢٠٢١/٨/٢٤

مدير عام

نائب مدير الادارة



محاسب / اشرف عادل الغندور

وكيل الوزارة

نائب اول مدير الادارة



محاسب / عمرو مصطفى حسين عثمان